
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العلاقات العربية الإفريقية*

د. حسن الحاج على أحمد**

أضحت إفريقيا في الآونة الأخيرة مكان جذب ومحل تنافس بين الدول من مناطق مختلفة من العالم. فبعد عقود من الإهمال والتجاهل، صارت القارة ملاذا للعديد من الشركات العالمية التي تعمل في مجالات استغلال الموارد والإنشاءات والاتصالات والتجارة وغيرها. وأدى دخول فاعلين جدد للقارة وبخاصة الصين والهند، إلى وجود حالة من القلق لدى الولايات المتحدة ولقدامى الفاعلين من الدول الأوربية التي كانت تعد القارة إرثا مشاعا بسبب العلاقة الاستعمارية، وبسبب روابط التبعية التي تركتها في الدول الإفريقية. وقد أعلنت فرنسا في نوفمبر عام ٢٠١٠ عن رغبتها في التعاون الاقتصادي الجماعي مع الدول الأوربية وتركيا لمجابهة الوجود الصيني في إفريقيا والحصول على عقود في القارة [١]. ويتبدى الاهتمام المتعاظم بإفريقيا في القمم المشتركة التي عقدت بين زعماء الدول الإفريقية وقادة الصين والهند وتركيا.

وتعد تركيا آخر الدول الناهضة اهتماما بإفريقيا. فقد أعلنت تركيا عام ٢٠٠٥ عام إفريقيا، وفي العام نفسه أعطيت صفة مراقب في الاتحاد الإفريقي، ثم أصبحت شريكا استراتيجيا في يناير عام ٢٠٠٨، والتحقت ببنك التنمية الإفريقي في أغسطس ٢٠٠٨. وأنشأ مجلس العلاقات الاقتصادية - التركي ثمانية مجالس اقتصادية في إفريقيا من أجل تطوير العلاقات الاقتصادية مع القارة. وفي سبيل تطوير العلاقات مع إفريقيا، افتتحت تركيا ١٥ سفارة جديدة في عام ٢٠٠٨، إضافة للسفارات الاثنتي عشرة الموجودة أصلا. وفي عام ٢٠٠٩ أنشأت ثماني سفارات جديدة[٢] . هذا الوجود الدبلوماسي وتنامي التجارة مع إفريقيا، سيجعل من تركيا فاعلا مهما في القارة.

تتناول هذه الورقة علاقة إفريقيا بالعالم العربي والدور السياسي والاقتصادي المتنامي لإفريقيا . وترى هذه الورقة أن التغييرات التي تشهدها إفريقيا والإقليم والعالم ستؤدي إلى ايجاد بيئة عالمية وإقليمية تتسم بالتعددية، وهذا الوضع من شأنه أن يساعد فاعلين جدداً

* قدمت الورقة لورشة عمل حول العلاقات السعودية-الإفريقية التي نظمها مركز الدراسات الاستراتيجية بمعهد الدراسات الدبلوماسية بالرياض في ٢٣/فبراير ٢٠١٤م.

** عميد كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم.

كالسعودية في القيام بدور اقتصادي كبير في القارة. كما تعتقد هذه الورقة أن السودان وبحكم علاقاته الاقتصادية، وتواصله الاجتماعي والثقافي مع دول المنطقة، وموقعه المجاور لأربعة دول ليست لديها منافذ على البحر، وبموارده الكامنة، يمكن أن يسهم في ترقية علاقات السعودية الاقتصادية بإفريقيا. تبدأ الورقة بتحليل التطورات التي تشهدها القارة، والتحولات المؤسسية التي تمر بها. ثم تتناول بعد ذلك تطور العلاقات العربية الإفريقية، ويعقب ذلك تحليلا لحاضر ومستقبل العلاقات العربية الإفريقية. ثم تتعرّض لنماذج من علاقات بعض الدول العربية كالمملكة العربية السعودية ومصر مع إفريقيا، بعد ذلك تحلل الورقة أثر التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا على علاقات الدول العربية بإفريقيا.

نهضة إفريقيا:

لم تعد إفريقيا تلك القارة التي تقعدها علل الفقر والجهل والمرض، أو تلك التي تعاني من الاستبداد السياسي والكوارث الإنسانية، فقد بدأت تتجاوز هذا الوضع في العقد الماضي. وكان مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي في نيويورك من أوائل المراكز البحثية العالمية التي أشارت للأهمية الاستراتيجية لإفريقيا، وأشار تقرير للمركز إلى تنامي دور إفريقيا كمصدر للطاقة في العالم، فالولايات المتحدة تستورد ١٥٪ من احتياجاتها النفطية من إفريقيا. وسيتضاعف إنتاج القارة من النفط في العقد الحالي، كما سيتنامى إنتاجها من الغاز. يوصي التقرير بانتهاج سياسة شاملة تجاه إفريقيا توسّع من القضايا بجانب الاهتمام التاريخي بالشأن الإنساني. هذه السياسة الشاملة ستضع إفريقيا في وسط اهتمامات السياسة الأمريكية العالمية. وتوصي اللجنة التي أعدت التقرير بإدماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي. هذه السياسة الجديدة ستجعل إفريقيا شريكا في برامج الولايات المتحدة لتأكيد انسياب طاقة آمن وموثوق به، وفي مكافحة الإرهاب، وتقليل النزاعات، والتحكّم في الأمراض المعدية، وتوسيع مجتمع الديموقراطيات. هذه مهمة كبيرة إذا تذكرنا تعدد القارة، لكن قدرات إفريقيا المتنامية يمكن أن توظّف في تحقيق هذه السياسة الشاملة، كما أن مكونات هذه السياسة تعضد بعضها بعضا. ويرى التقرير أن عدم انتهاج سياسة شاملة يعني أن المصالح الأمريكية في القارة ستعاني(٣).

وفي العقد الأول من هذا القرن شهدت القارة نموا بلغت نسبته ٥،٥ في العام مقارنة ب١٪ في أوربا، وهذا مكّن القارة من تحقيق ناتج إجمإلى محلي تجاوز ١٦٠٠ بليون. وقد مكّن هذا

النمو من تخفيض نسبة الذين يعيشون في فقر مدقع في القارة من ٤٢٪ إلى ٣١٪. وأظهرت الاقتصادات الإفريقية تنوعا. فقطاع المواد الخام أسهم فقط بنسبة الثلث في النمو الذي تحقق في العقد الذي بدأ في عام ٢٠٠٠ وجذب ١٧٪ من الاستثمارات، بينما نمت قطاعات الاتصالات والمصارف والبناء والزراعة نموا كبيرا(٤). وهناك على أقل تقدير نحو اثنتي عشرة دولة حققت نموا اقتصاديا سنويا بلغ ٦٪ لمدة ست سنوات، ومن المتوقع أن يصل عدد الأسر الإفريقية التي تحقق دخلا سنويا يبلغ ٣٠٠٠ دولار نحو ١٠٠ مليون أسرة بحلول عام ٢٠١٥، وهو نفس عدد الأسر الهندية التي تحصّل الدخل ذاته الآن (٥). وعلى الرغم من أن هذا النمو إيجابي، ويؤدي إلى جلب مزيد من الاستثمارات للقارة، إلا أنه في ذات الوقت قد يستدعي مزيدا من التكالب على القارة، مما يجعلها ساحة للصراع.

ومن التحوّلات المهمة التي تشهدها إفريقيا التغيرات التي طرأت على علاقاتها التجارية مع العالم. فقبل عقود قليلة كانت حصيلة التجارة بين إفريقيا والصين والبرازيل والهند وروسيا لا تتجاوز نسبة ١٪ من جملة تجارة إفريقيا مع العالم، لكنها قفزت الآن لتصل إلى ٢٠٪، ويتوقع أن تتجاوز ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠ (٦). في هذا الصدد تجاوزت تجارة إفريقيا مع الصين ١٠٠ بليون دولار سنويا متجاوزة التجارة مع فرنسا منذ عام ٢٠٠٨، وبلغت ٤٠ بليون دولار مع الهند، ونحو ٢٠ بليون دولار مع تركيا، ووصلت إلى ٨ بلايين دولار مع البرازيل(٧).

التحولات الإفريقية:

على مستوى الجوار الإفريقي للدول العربية هناك تحولات مهمة بدأت في التشكّل. فعلى سبيل المثال أنشئت كونفدرالية شرق إفريقيا وستكتمل في الأعوام القليلة القادمة. وتتكون من كينيا وتنزانيا ويوغندا ورواندا وبوروندي، والمقترح أن تكون عاصمتها أروشا في تنزانيا، وستكون رابع أكبر دولة أفريقية وثانيها من حيث السكان بعد نيجيريا بتعداد قوامه ١٢٧ مليون شخص. وقد أقيم اتحاد جمركي أولا، ثم أعلنت الدول الخمس في يوليو ٢٠١٠ عن قيام السوق المشتركة لشرق إفريقيا، وهي الخطوة الثانية في طريق إنشاء الكونفدرالية، ثم اتحاد مإلى يشمل توحيد العملة، ثم يعقب ذلك اتحاد سياسي على غرار الاتحاد الأوربي.

تطور العلاقات العربية-الإفريقية:

ترجع العلاقات العربية-الإفريقية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى دعم عدد من الدول العربية لحركات التحرر الإفريقية ومناهضة نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. فقد قامت كل من مصر والسودان والجزائر بتقديم العون لحركات التحرر الإفريقية التي كانت تناضل من أجل الاستقلال. كما كان لعدد من الدول العربية دور أساسي في قيام منظمة الوحدة الإفريقية/ الاتحاد الإفريقي. واستضافت الدار البيضاء لقاء تأسيس المنظمة الإفريقية. نمت العلاقات العربية -الإفريقية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، حيث انعقدت أولى القمم العربية-الإفريقية بالقاهرة في عام ١٩٧٧ وطالبت بتعزيز التعاون العربي-الإفريقي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. أنشأت الدول العربية والإفريقية مجموعة من الآليات التي تهدف لتطوير العمل المشترك بينهما. من تلك الآليات: مؤتمر القمة العربي-الإفريقي، والمجلس الوزاري-العربي الأفريقي، واللجنة الدائمة للتعاون العربي-الإفريقي، ولجنة التنسيق للتعاون العربي-الإفريقي والمحكمة العربية-الإفريقية.

رغم الزخم الذي صاحب القمة الأولى، إلا أن العلاقة المؤسسية بين الدول العربية وإفريقيا اعتراها الفتور، وأخذت العلاقة شكلاً آخر من الأطر التنظيمية تمثّل في المعرض التجاري العربي الإفريقي ، وأسبوع رجال الأعمال العرب والأفارقة ، و المؤسسة العربية الإفريقية للتمويل والاستثمار ، والمعهد الثقافي العربي الإفريقي ، و المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (باديا)، والصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية. لم تفعّل العلاقات المؤسسية العربية الإفريقية منذ انعقاد أول قمة عربية إفريقية في عام ١٩٧٧. حيث لم تنعقد القمة الثانية إلا في عام ٢٠١٠ في سرت في ليبيا، على الرغم من إقرار القادة عقدها كل ثلاث سنوات. وكذلك الحال مع المجلس الوزاري العربي الإفريقي الذي لم يجتمع منذ ١٩٧٧. أما اللجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي فقد عقدت نحو أحد عشر اجتماعا في الفترة بين ١٩٧٧ و١٩٨٩[٨].

عادت الحياة مرة أخرى للعلاقات المؤسسية بين الدول العربية وإفريقيا في عام ٢٠١٠؛ فبعد مضي أكثر من ثلاثين عاما على أول قمة عقدت بين الجانبين، التأمت القمة العربية-الإفريقية الثانية في سرت عام ٢٠١٠. وتبنت القمة استراتيجية شراكة إفريقية - عربية وخطة عمل مشتركة للأعوام ٢٠١١-٢٠١٦ لزيادة الاستثمار ولمشاريع تجارية واقتصادية أخرى.

حاضر ومستقبل العلاقات العربية - الإفريقية:

لم تنقطع القمم العربية-الإفريقية بعد استئنافها في عام ٢٠١٠. فقد استضافت الكويت في ١٩ نوفمبر ٢٠١٣ أعمال القمة العربية-الإفريقية الثالثة على مدى يومين بمشاركة أكثر من ٧١ دولة ومنظمة عربية وإقليمية ودولية. وتسلم أمير الكويت رئاسة القمة من ليبيا التي ترأست القمة الثانية بالمشاركة مع جمهورية الغابون. صاحب قيام القمة إعلان مبادرة سمو أمير دولة الكويت بشأن تقديم قروض ميسرة بقيمة مليار دولار لإفريقيا على مدى السنوات الخمس القادمة، وتجسد هذه المبادرة شعار القمة العربية-الإفريقية الثالثة «شركاء في التنمية والاستثمار».

وضح من البيان الختامي للقمة الثالثة أن الجانبين منشغلان بقضايا التجارة والاستثمار والأمن الغذائي والطاقة. فقد طالبت القمة بتفعيل المنتدى التنموي والاقتصادي العربي-الإفريقي، ودعا مؤسسات التمويل العربية والإفريقية لدعم مشاريع التجارة البينية الإقليمية. وأكد البيان دعم تنظيم المعرض العربي- الإفريقي كل عامين، بالتبادل بين المنطقتين العربية والإفريقية، وتطبيق مبدأ تبادلية استضافة القمة العربية- الإفريقية، وعليه فقد تم الاتفاق على عقد القمة العربية الإفريقية الرابعة في إفريقيا، في العام ٢٠١٦. وقررت القمة الطلب من لجنة الشراكة العربية - الإفريقية، بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الإفريقى، وضع وإقرار النظم الإجرائية لعملهما، وذلك فى النصف الأول من العام ٢٠١٤.

وقررت القمة إنشاء آلية تمويل عربية - إفريقية مشتركة، لتمويل البرامج والمشروعات، والطلب من لجنة التنسيق العربية - الإفريقية بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الإفريقى، ومؤسسات التمويل العربية والإفريقية تحديد مصادر التمويل، ونماذج المساهمات المالية، وطريقة إدارة العمليات الخاصة بالآلية.

تلا انعقاد القمة مباشرة انعقاد الاجتماع الوزاري الثاني العربي-الإفريقي حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي في الرياض في ٢٩ سبتمبر ٢ أكتوبر ٢٠١٣. وكان شعار الاجتماع الوزاري « تعزيز التعاون الإفريقي — العربي عبر تعزيز الاستثمار المستدام والمعقول في الزراعة والأمن الغذائي في إطار خطة العمل المشتركة». وأكّد الاجتماع تعزيز التعاون فى الموضوعات ذات الصلة بالتنمية الريفية وتطوير الزراعة والأمن الغذائى. وكان الاجتماع الوزاري الأول قد عقد في شرم الشيخ في عام ٢٠١٠.

في اجتماع الرياض قالت تومو سيمي رودها بيس مفوضة الاقتصاد الريفي والزراعة بمفوضية الاتحاد الإفريقي: «يمكننا جعل التعاون الإفريقي – العربي أداة قوية لتعزيز التجارة والاستثمار إلى المستويات المرجوة التي توازي الروابط الاجتماعية القوية والقرب الجغرافي والإمكانيات الهائلة المتوفرة بمنطقتنا[٩]»

وفي مجال العون الإنمائي يعد المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا من المؤسسات العربية التي واظبت على تقديم العون الإنمائي للدول الإفريقية؛ فقد بلغت التزامات خطة البنك لعام ٢٠١٢ مبلغ ٢٠٠ مليون دولار، منها ١٩٢ مليون دولار للمشاريع، و٨ ملايين دولار لعمليات العون الفني. وقد خصصت هذه المبالغ في عام ٢٠١٢ للمساهمة في تمويل ٥٥ عملية تضمنت ٢٣ مشروعا إنمائيا، و ٣٢ عملية للعون الفني[١٠].

كان للعودة المؤسسية للعلاقات العربية-الإفريقية أثرها على توجه القطاع الخاص في الدول العربية نحو إفريقيا. فقد دعا تقرير لمجلس الغرف السعودية إلى تطوير «استراتيجية خليجية خاصة» لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين المملكة والدول الإفريقية، وحدد التقرير وجود فرص استثمارية خليجية واعدة في أسواق إفريقيا في خمسة قطاعات حيوية، هي: الصناعة، والزراعة، والخدمات والمقاولات، والاتصالات، وقطاعات الطاقة[١١]. كما أن مؤتمر الاستثمار الخليجي الإفريقي قد انعقد في الرياض في ديسمبر ٢٠١٠.

العلاقات بين دول عربية والدول الإفريقية:

بادرت عدد من الدول العربية لتقوية علاقاتها مع الدول الإفريقية. ستتطرق الورقة هنا لحالتين هما المملكة العربية السعودية، ومصر. كان للمملكة العربية السعودية دور كبير في تقديم العون للدول الإفريقية. فقد صرّح وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل أن المملكة قدمت مساعدات تنموية للدول الإفريقية على امتداد العقود الأربعة الماضية بلغ مجموعها ٣٠ مليار دولار منها مساعدات غير مستردة..

وذكر أن السعودية قدمت أيضا قروضا بلغت قيمتها ستة مليارات دولار، إضافة إلى القروض الإنمائية الميسرة التي قدمها الصندوق السعودي للتنمية لتمويل ٣٤٥ مشروعا وبرنامجا إنمائيا في ٤٤ بلدا إفريقيا في مختلف القطاعات الصحية والتعليمية والاجتماعية والإسكان والبنية التحتية بقيمة اجمالية بلغت ستة مليارات دولار[١٢].

وبادرت المملكة بعقد «الملتقى السعودي الشرق - إفريقي»، الذي عقد في أديس أبابا في ١٤ و١٥ نوفمبر ٢٠٠٩ . وجمع الملتقى خمس دول إفريقية هي: أثيوبيا، أوغندا، تنزانيا، كينيا، وجيبوتي. وأقامت المملكة معرضا كبيرا، شارك فيه نحو ٥٠ من الشركات السعودية الكبرى العاملة في مجالات الزراعة والصناعة والطاقة والخدمات[١٣]. وعمدت المملكة بذلك لتعزيز تجارتها واستثماراتها في المنطقة.

في الحالة المصرية نجد أن العلاقات المصرية-الإفريقية تنامت. فقدبلغ حجم التبادل التجاري المصري مع دول الكوميسا نحو ٢,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٩، أي بما يساوي ٣,٧٪ من إجمالي تجارة مصر الخارجية خلال نفس العام. وفي مجال الاستثمارات قامت مصر بتوقيع ٢١ إتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمار مع الدول الإفريقية غير العربية . ومن بين الاستثمارات المصرية البارزة في الدول الإفريقية غير العربية شركة أوراسكوم تيليكوم ، و شركة السويدي للكابلات ، وشركة المقاولون العرب[١٤].

دور القوة الناعمة:

على الرغم من الوشائج التاريخية والدينية القوية بين العرب وإفريقيا، إلا أن العلاقات الثقافية والعلمية لا ترتقي لتطلعات شعوب المنطقتين. وتتركز هذه العلاقات بشكل رئيس في المنح الطلابية للأفارقة. وتبرز هنا دول: المغرب ومصر والسودان والسعودية. ففي المغرب تضاعف عدد الطلاب الأفارقة ثلاث مرات منذ الاستقلال ليصل إلى نحو ١٢ ألف طالب في الجامعات المغربية[١٥]. أما في مصر فيقوم الأزهر بدور كبير في مجال التعليم والدعوة، حيث يوجد نحو ٢٧ معهدا أزهريا بإفريقيا، ويشكل الطلاب الأفارقة نحوا من ٦٥٪ من الطلاب الوافدين،كما يرسل الأزهر ٧٥٪ من مبعوثيه إلى القارة ، ويصل عددهم إلى نحو ٤٠٠ فرد[١٦].

وفي السودان يشكل الطلاب الأفارقة جل الطلاب الذين يدرسون في جامعة إفريقيا العالمية ويبلغون نحو ١١ ألف طالب.

النشاط الإسرائيلي:

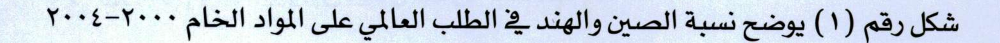
تزايد النشاط الإسرائيلي في إفريقيا في العقد الماضي. فقد ارتفع عدد الدول الإفريقية التي لديها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل من ٣٢ دولة في عام ١٩٦٦ إلى ٤٠ دولة. ووصلت صادرات السلاح الإسرائيلي إلى إفريقيا إلى نحو ١,٦ بليون دولار في عام ٢٠١١. كما أن الحكومة الإسرائيلية أقامت ١٦ مشروعا تنمويا في إفريقيا[١٧]. ولإسرائيل علاقات عسكرية وأمنية بعدد من الدول الإفريقية.

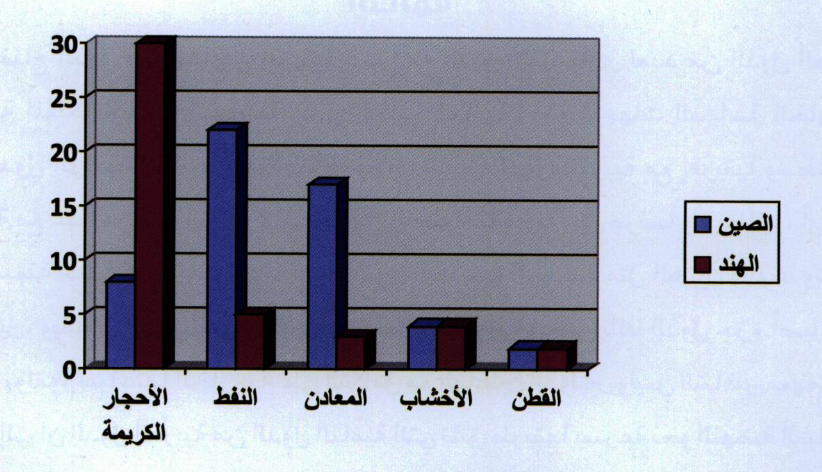
أثر التنافس الأمريكي-الصيني في إفريقيا على العلاقات العربية-الإفريقية:

تتجه كل من الصين والهند، بسبب النمو الاقتصادي المتسارع، إلى إفريقيا بحثا عن الموارد والأسواق وتقوية الروابط التجارية (انظر الشكل رقم (١)). ويعكس تقريران صدرا في الفترة الماضية- الأول عن البنك الدولي بعنوان: «طريق حرير إفريقيا: تخوم الصين والهند الاقتصادية الجديدة» صدر عام ٢٠٠٧. والثاني عن مركز دراسات التنمية التابع لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بعنوان: « نهضة الصين والهند: ماذا تحمل لإفريقيا» الصادر عام ٢٠٠٦-عن اهتمام كل من الصين والهند بإفريقيا. ووضح هذا الاهتمام في القمم التي عقدها كل من البلدين حول آفاق التعاون بينهما وبلدان القارة. فقد انعقدت آخر قمة لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي في بكين في نوفمبر ٢٠٠٦ وأعلن في ختام القمة عن قيام شراكة استراتيجية بين الصين وإفريقيا. وشملت أولويات الشراكة الاستراتيجية التعاون في مجالات الزراعة والبنيات الأساسية والصناعة وتقنية الاتصالات والصحة العامة وتدريب الموارد البشرية. أما قمة منتدى الهند وإفريفيا فقد عقدت في نيودلهي في إبريل ٢٠٠٨، ونتج عنها اتفاق على شراكة بين الطرفين. وتقوم هذه الشراكة على مبادئ أساسية تشمل المساواة والإحترام المتبادل والتفاهم القائم بين شعوب المنطقتين ومصالحهم المتبادلة، كما ورد في إعلان نيودلهي الذي صدر عقب القمة. ويشتمل الإعلان على محور سياسي عكس المواقف المشتركة بين الطرفين في عدد من القضايا العالمية مثل إصلاح الأمم المتحدة وإصلاح المؤسسات المالية الدولية، ومفاوضات منظمة التجارة العالمية، والتدهور البيئي.

هناك زيادة ملحوظة منذ عام ٢٠٠٠ في التجارة بين إفريقيا وآسيا. تشكل الصادرات الإفريقية إلى آسيا نحو ٢٧٪ من جملة الصادرات الإفريقية لخارج القارة، وكانت في عام

٢٠٠٠ نحو ١٤٪. وهي نفس نسبة الصادرات الإفريقية للولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، الشركاء التقليديون لإفريقيا[١٨] . وقد قفز الميزان التجاري بين الصين وإفريقيا عشرة أضعاف في عشرة أعوام من عام ١٩٩٥ ليصل إلى ٤٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٥، ثم قفز بعد خمس سنوات إلى ١١٠ بلايين دولار في عام ٢٠١٠ [١٩]. وقد خطط لأن يتجاوز ١٥٠ بليون دولار بنهاية عام ٢٠١١ [٢٠].


شكل رقم (١) يوضح نسبة الصين والهند في الطلب العالمي على المواد الخام ٢٠٠٠-٢٠٠٤



المصدر: Harry G. Broadman, Africa›s Silk Road . ص. ٨.

هذا التفاعل الصيني مع إفريقيا أدى إلى زيادة القلق الأمريكي. فقد ورد في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي ما يلي:

«يجب أن يدرك القادة الصينيون أنه لا يمكنهم أن يمضوا في هذا الطريق الآمن وهم مستمسكون بطرق التفكير القديمة وبالأعمال التي تثير القلق في المنطقة وبقية أنحاء العالم. وتشمل الطرق القديمة استمرار الصين في التوسع العسكري بطريقة غير شفافة، وفي التوسع في التجارة لكن مع السعي للاستحواذ على مصادر الطاقة في العالم، وفي العمل على توجيه الأسواق بدلا من العمل على فتحها، وهم يتبعون أسلوبا تجاريا استعاروه من عصر عَفَّى عليه الزمن، ومن مساندتهم لبلدان غنية بالموارد رغم سوء حكمهم محليا ورداءة سلوكهم خارجيا [٢١] .»

يفهم من هذا التنافس الأمريكي-الصيني، وتنامي الوجود الأوربي والهندي والتركي والإسرائيلي أن البيئة التي تتفاعل فيها العلاقات العربية-الإفريقية هي بيئة تنافسية مفتوحة بعد أن كانت إفريقيا حكرا على الدول الاستعمارية: بريطايا وفرنسا والبرتغال. وهذا يتطلب مزيدا من التنسيق العربي، وتفعيل المؤسسات القائمة. وعلى الدول العربية أن تستفيد من حقيقة أن الثقل السكاني العربي موجود في القارة الإفريقية، وأن العرب هم جزء أصيل من القارة ويربطهم بعدد كبير من سكان القارة الإسلام.

الخاتمة

إن انفتاح الدول العربية على إفريقيا يتسق مع النمو الاقتصادي لعدد من الدول العربية وبخاصة المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية، ومع توجهات السياسة الخارجية لتلك الدول الراغبة في التعدد والانفتاح. ويأتي تفاعل الدول العربية مع إفريقيا وسط بيئة تنافسية مع عدد من الدول التي كانت لديها روابط استعمارية مثل فرنسا وبريطانيا، أو التي لديها هيمنة حاليا كالولايات المتحدة، أو القوى الناهضة الجديدة مثل الصين والهند وتركيا والبرازيل. وبما أن الدول العربية لديها ارتباطات تاريخية وبعض تلك الدول جزء أصيل من إفريقيا، وتقوم سياستها الخارجية على التكامل مع الفاعلين الدوليين وليس التنافس معهم [٢٢]، إضافة إلى أن الدول العربية من الدول النامية التي تشق طريقها بسرعة نحو النهضة الشاملة، فتفاعلها مع إفريقيا يجد قبولا أكبر من الأفارقة مقارنة مع الدول الاستعمارية القديمة. كما أن التغييرات التي شهدها العالم، وما يزال يشهدها، ستسهم في قيام بيئة تعددية تجعل الدول الإفريقية قادرة على الاختيار بين فاعلين عديدين، لتتجاوز القارة علاقة التبعية والهيمنة التي كانت سائدة لعقود خلت.

الهوامش

١. انظر:

Mehmet Özkan, “Turkey's Rising Role in Africa,” Turkish Policy Quarterly, vol., 9 no 4.2010. P. 101

٢. المصدر السابق. ص. ١٠١.

٣. انظر:

Council on Foreign Relations, More Than Humanitarianism: A Strategic .US Approach Toward Africa. N.Y. 2006

٤. انظر:

Nicolas Baverez, “Africa Awakes: The New Emerging Continent,” Afri-.can Geopolitics, no. 40. Third Quarter 2011. Pp. 138-39

٥. انظر:

The Sun Shines Bright”, The Economist. December 3rd-9th 2011.” .P.68

٦. المصدر السابق، ص. ٦٩.

٧. Baverez، مصدر سابق، ص. ١٣٩.

٨. أدياب علي محمد علي، «تجربة مصر في تعزيز العلاقات الاقتصادية العربية الإفريقية في مجال التجارة والاستثمار». ورقة قدمت في: (المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الإفريقي في مجال الاستثمار والتجارة: من أجل تعزيز الشراكة الاقتصادية العربية الإفريقية، طرابلس سبتمبر ٢٠١٠). ص. ٨.

٩. بيان صحفي حول الاجتماع الوزاري الثاني العربي الإفريقي حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٩ سبتمبر ٢ أكتوبر ٢٠١٣، موقع الاتحاد الأفريقي، على الرابط التالي:

http://www.au.int/ar/2nd-africa-arab-ministerial-meeting-agricultural-development-food-security-29-sept-02-oct-2013

١٠. التقرير السنوي للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا لعام ٢٠١٢، ص. ١٧.

١١. عبد الله البصيلي، تقرير لـ «مجلس الغرف» يدعو إلى «استراتيجية خاصة» لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجانبين: فرص استثمارية للخليجيين في ٥ قطاعات إفريقية. الاقتصادية، الثلاثاء ٢٤ ذو الحجة ١٤٣١ هـ. الموافق ٣٠ نوفمبر ٢٠١٠.

١٢. "خادم الحرمين يدعو لتعزيز العلاقات العربية - الإفريقية والتصدي لمحاولات تقويضها»، الرياض، الخميس ١٧ محرم ١٤٣٥ هـ - ٢١ نوفمبر ٢٠١٣م.

١٣. "الاستثمارات السعودية تطرق أبواب ٥ دول في شرق إفريقيا"، الحياة ٢٨ - ١٠ - ٢٠٠٩.

١٤. أدياب على محمد علي، مصدر سابق، ص. ٣-٤.

١٥. سهام أشطو، «عدد الطلاب الأفارقة في المغرب تضاعف ثلاث مرات.. لكنهم يشتكون من صعوبة الاندماج»، الشرق الأوسط. الخميس ١٤ ذو القعدة ١٤٣١ هـ ٢١ اكتوبر ٢٠١٠.

١٦. أماني محمد، «الأزهر وإفريقيا.. ثنائي انفصلت أواصره بسبب السياسة» محيط: شبكة الإعلام العربية، ٢٠١٤-٠٢-١٢.

١٧. انظر:

Patrick Smith, “Shalom Africa: Israel’s Second Coming”, Africa Report, .no 44, October 2012, p. 23

١٨. انظر:

Harry G. Broadman, Africa›s Silk Road: China and India’s New Eco-.nomic Frontier. Washington, D.C.: The World Bank. 2007.p. 1

١٩. انظر:

CNN, “China: Trade with Africa on track to new record, “ 10 October .2010

٢٠. انظر:

http://articles.cnn.com/2010-10-15/world/china.africa.trade_1_china-and-africa-link-trade-largest-trade-partner?_s=PM:WORLD

٢١. انظر:

http://news.bbc.co.uk/2/hi/asia-pacific/6112360.stm

٢٢. انظر:

China, Africa trade volume to hit 150 billion," Forum on China-Africa"
.Cooperation

٢٣. انظر:

http://www.focac.org/eng/zfgx/t883297.htm

٢٤. انظر:

The White House, The National Security Strategy of the United States of
,America. Washington

٢٥. انظر:

.DC: The White House, 2002

٢٦. AHMET DAVUTOĞLU، مصدر سابق، ص. ٨٢.